مجلة الذكوات البيض المحكمة

الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة لتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّما موضع خلوته أو إنّما موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية والاجتماعية
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات
ديوان الوقف الشيعي

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

No.:
Date:

الرقم: ب ع ٧٣٧
التاريخ: ٢٠٢٢/١/١٧

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والملحقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على استحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د. حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون الفنية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الاوليات.
- الصادر.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المدخل الرئيسي – الطابق الثاني

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٩

تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٨) المجلد الثاني
رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (١١٢٥)

الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدي
أ.د. حميد جاسم عبود الفرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الربكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبري الساعدي
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقان / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. وافد سامي مجيد

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

العنوان البريدي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠٩

الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١

البريد الالكتروني
الميل

off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب. اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت. بريد الباحث الإلكتروني.

ث. ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج. تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزأ البحث وأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها من البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِن الناحيةِ الفنيّة للطباعة.

٤–أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أجورِ النشر المحدّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحث خاليًا مِن الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب. اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى، فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلّغ الباحث بقرارِ صلاحيّة النشر أو عدمها في مدّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدّلةٍ في مدّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمطالبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hns65in@Gmail.com) (offresearch@aed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تُخلّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٨) المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الإعجاز القرآني في ضوء استدعاءات بديع الزمان النورسي	أ. د. حيدر عبد العزيز إسماعيل	١٠
٢	فقه الملكة الاصطلاحي في ضوء نظائرها الشرعية دراسة تأصيلية وزيارة تطبيقية	أ.م. د. منال خليل سلمان	٢٨
٣	الآراء الفقهية لابن عاشور في باب الصلاة من خلال تفسيره التحرير والتنوير / دراسة مقارنة	أ.م. د. أحمد ضياء الدين شاكر	٤٠
٤	الوسطية والاعتدال في العبادات في الكتب الستة «دراسة موضوعية»	م. د. كيلان محمد فاتح	٥٤
٥	تحقيق المخطوطات ودورها في إثراء المكتبات وإحياء التراث الإسلامي	م. د. هند معدون لفتة	٧٠
٦	من الفقه السلطاني إلى التدبير المدني تأصيل شرعي لإدارة الاختلاف الديني والمذهبي في الدولة المعاصرة دراسة تأصيلية	م. د. عبد المنعم خلف ياس	٨٠
٧	أحلام الكاظمية في عيون شعرية أخرى دراسة في الأساليب النحوية	م. د. حيدر محفد غيد	٩٤
٨	الموقف الكلامي من العلم التجريبي في ضوء تحديات الإلحاد العلمي الحديث	م. د. شهد مناف عباس	١١٠
٩	فاعلية استراتيجية الجدول الذاتي في الاستيعاب القرائي لدى طلاب الصف الخامس الأدبي وتنمية التفكير الابتكاري لديهم	م. د. محمود أسعد طه	١٢٨
١٠	أثر قاعدة الضرر يزال في تحقيق مقاصد الشريعة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية	م. د. عمار منصور عبد النبي	١٤٨
١١	آليات الإعلامية في قصيدة آية الله محمد حسين الاصفهاني بحق الحسين (عليه السلام)	م. د. حيدر لطيف حسين	١٦٤
١٢	الأهمية الاستراتيجية لخليج هرمز دراسة في الوثائق الأمريكية ١٩٧٩ — ١٩٧٨	م. د. عقيل زاهر سلمان	١٨٠
١٣	حصانة العقل دراسة مقارنة بين فقه أهل البيت (عليهم السلام) والفقه الحنفي	م. م. علاء عبد الزهرة فرحان	١٩٦
١٤	السيدة فاطمة بنت أسد عليها السلام	م. حسين علاوي حاجي	٢١٢
١٥	تجليات الطبيعة في شعر عبد العظيم فنجان	م. م. عيدان عبد الله مصحي	٢٢٠
١٦	الأساليب اللغوية والصور البلاغية في شعر عوف بن عطية الخرع	م. م. خليل ابراهيم عبد الله	٢٣٠
١٧	نظرة في بيت النبوة «دراسة في أخلاق نساء النبي (صلى الله عليه وآله) وأدوارهن»	م. م. وسمل مجيد حميد عبيد	٢٤٤
١٨	التطور التاريخي والسياسي لإريتريا (١٨٩٠—١٩٩٣) من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال	م.د. هدى جمعة زياد	٢٦٢
١٩	دور الصحافة المستقلة في تحول المشهد الإعلامي والسياسي العربيين تعزيز المساءلة ومواجهة التحديات	م. م. صلاح عارف جاسم	٢٨٢
٢٠	اللغة العربية المتوحدة في كتب فقه اللغة	م. م. عقيل عودة حسان	٢٩٤
٢١	تحليل كتاب اللغة العربية للصف الأول المتوسط وفق نموذج بوسنر	م. م. قتيبة أحمد إبراهيم	٣٠٨
٢٢	الهيكل العمري للسكان في محافظة كربلاء وآثاره على التخطيط الحالي «مقال مراجعة»	م. م. نور الهدى ناظم محمد	٣١٨
٢٣	الخطاب الواصف للعنف في رواية «ملوك الرمال»	م. د. عروبة جبار أصواب الله	٣٢٤
٢٤	قراءة لسانية تداولية لظاهرة التفكك الإحالي في الشعر العربي المعاصر «مقال مراجعة»	م. م. رفيه علي منعم	٣٤٠

محتوى العدد (١٨) المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٢٥	الاستدراج في شعر البوصيري	م. م. رنده صالح كامل	٣٤٦
٢٦	العدول من الأفصح إلى الفصيح في القراءات القرآنيَّة ومآلته الدلالية	م. م. محمَّد غريب عمران	٣٥٤
٢٧	العنف الرمزي في الشعر الجاهلي «دراسة تحليلية في تمثلاته لدى شعراء مختارين»	م. م. ميسون جحف عبد الكريم	٣٦٤
٢٨	المكان في قصص حسين محمد شريف القصيرة	م. م. نجلاء عباس ثامر أ. د. محمد قاسم لعيبي	٣٧٤
٢٩	استراتيجية تدريس مقترحة قائمة على خرائط التفكير الإلكترونية وقياس فاعليتها في مهارات استشراف المستقبل في مادة الفيزياء لدى طالبات الصف الثاني المتوسط	م. م. اسيل رجب صالح أ. د .عباس جواد عبد الكاظم	٣٩٠
٣٠	العلاقات العامة في الإعلام الجديد: تحديات الفرص في منصات التواصل الاجتماعي	م. م. مثنى هاني أحمد	٤٠٨
٣١	أثر استراتيجية البنتاكرام في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف الخامس الأدبي في مادة التاريخ	م. م. نادية حسن محمد م. م. مصطفى فاضل عباس	٤٢٤
٣٢	النمذجة الخرائطية للفيضانات الناتجة عن تغير تصريف نهر دجلة في محافظة صلاح الدين	أ.م. د. سماح نوري فاضل	٤٤٢
٣٣	الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية دراسة حالة وزارة التربية والتعليم	الباحث:عامر حسيب عباس	٤٥٨
٣٤	دور القوامة في ضبط التوازن الاسري «دراسة فقهيّة مقاصديّة»	أسراء مهند كامل الهيتي	٤٧٤
٣٥	The Impact of Exploratory Practice on Improving Speaking Skills among Iraqi EFL Learners	Asst. lect. Karrar Ahmed Sahib	٤٩٠
٣٦	السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢–١٩١٤ (مقال مراجعة)	م.م. سارة كمال جسام	٥١٢
٣٧	أبعاد التزكية وآثارها في النفس والمجتمع : دراسة موضوعيةفي ضوء المفهوم القرآني	م.د اسراء ديوان قاسم	٥٢٠
٣٨	تقييم مكونات رأس المال الهيكلي في الرسائل الجامعية (الدبلوم العالي) بقسم علم المعلومات والمكتبات بجامعة البصرة	م. م. أخلاص عبدالامير سوادي	٥٣٨
٣٩	Five Approaches Used in TeachinEnglish Language in Iraq	HIND FAROOQ ALI ALHASAN	٥٧٦
٤٠	أثر الصراعات السياسية في تفكك الدولة الإسلامية الدولة العباسية أنموذجاً دراسة تحليلية تاريخية	م. م. فخري شكر محمود	٥٩٤
٤١	الاحتمالات الإعرابية آلات حجاجيّة في توجيه معاني النصوص القرآنية«مقال مراجعة»	م. م. أحمد صلاح سعدون	٦٠٦
٤٢	أهمية مراعاة الفروق الفردية في تدريس مادة التربية الإسلامية(مقال مراجعة)	م. م. زهراء فاضل محمد جمعة	٦١٢
٤٣	المؤثرات الدينية في شعر أبي أسحاق الأشهبي	م. م. علي قيس محمد	٦١٨

الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية
دراسة حالة وزارة التربية والتعليم

الباحث: عامر حسيب عباس الدليمي
وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة واسط

المستخلص:
يركز هذا البحث على مشكلة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية بالعراق، ولا سيما في وزارة التربية والتعليم، بوصفه معوقًا رئيسيًا لتحسين جودة التعليم وتحقيق التنمية المستدامة. يتناول الإطار النظري لمفهوم الفساد وأنواعه ومظاهره في التعليم، وصولاً إلى جذوره التاريخية وآثاره السلبية. كما يُسلط الضوء على الإطار القانوني العراقي من خلال القوانين والسياسات الرسمية، ويُقيّم مدى فعاليتها في الحد من الفساد. في القسم الأخير، يُناقش البحث واقع الفساد في الوزارة، وأسبابه، ثم يقترح حلولًا قانونية وإدارية لتعزيز الشفافية والحوكمة. يدعو البحث إلى إصلاح شامل يرتكز على تطوير الأنظمة الرقابية، وتحقيق العدالة في التعيينات، وتفعيل ثقافة النزاهة، لضمان نظام تعليمي أكثر عدالة وكفاءة.

الكلمات المفتاحية:الفساد الإداري، التعليم في العراق، الشفافية، التشريعات العراقية، الحوكمة التربوية.

This research focuses on the issue of administrative corruption in educational institutions in Iraq, particularly within the Ministry of Education, as a major obstacle to improving the quality of education and achieving sustainable development. It addresses the theoretical framework of the concept of corruption, its types, and its manifestations in the education sector, tracing its historical roots and negative impacts. The study also highlights the Iraqi legal framework through official laws and policies and evaluates their effectiveness in curbing corruption. In the final section, the research discusses the reality of corruption in the Ministry, its underlying causes, and proposes legal and administrative solutions to promote transparency and good governance. The study calls for comprehensive reform based on the development of oversight systems, fairness in appointments, and the promotion of a culture of integrity to ensure a more just and efficient educational system.

Keywords:Administrative corruption, education in Iraq, transparency, Iraqi legislation, educational governance.

مشكلة البحث:

يعتبر الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية، وخاصة في وزارة التربية والتعليم، من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق. إذ يتغلغل الفساد الإداري والمالي في هيكل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى تعطيل العملية التعليمية، وتقويض كفاءة النظام التعليمي، وإهدار الموارد المخصصة لتحسين جودة التعليم. تشكل هذه الظاهرة عائقًا كبيرًا أمام الجهود المبذولة لتطوير القطاع التعليمي وتعزيز المجتمع.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية، مع التركيز على وزارة التربية والتعليم. يسعى البحث إلى التعرف على أسباب الفساد الإداري وآثاره السلبية على النظام التعليمي والاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى تحليل التشريعات والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد في هذا القطاع. كما يهدف إلى تقديم حلول عملية وإصلاحات قانونية وإدارية تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة التعليم، ودعم التنمية المستدامة في العراق.

أهمية البحث:

يُعد هذا البحث مساهمة علمية تسلط الضوء على واحدة من أبرز العقبات التي تعيق التنمية التعليمية في العراق. كما يوفر أدوات عملية لصانعي القرار والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من أجل بناء نظام تعليمي أكثر نزاهة وفعالية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مصادر قانونية وأكاديمية ورصد واقع الفساد الإداري في الوزارة. كما يستند إلى تحليل السياسات والتشريعات النافذة، ودراسة حالة فعلية في وزارة التربية والتعليم.

خطة البحث:

يتألف البحث من ثلاثة مباحث رئيسية:

– المبحث الأول: الإطار النظري للفساد الإداري في التعليم.
– المبحث الثاني: الإطار القانوني العراقي في مكافحة الفساد الإداري.
– المبحث الثالث: دراسة حالة وزارة التربية والتعليم والحلول المقترحة.

المقدمة:

يُعتبر الفساد الإداري من أبرز الظواهر التي تؤثر سلبًا على فعالية المؤسسات العامة، ولا سيما المؤسسات التعليمية التي تمثل الركيزة الأساسية لتطوير المجتمعات وبناء الإنسان. وفي العراق، حيث تواجه المؤسسات التعليمية تحديات عديدة، يعد الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم من العوائق الرئيسية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة التعليم ويتمثل الفساد الإداري في سوء استغلال السلطة أو الموارد لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة، ويتخذ أشكالًا متعددة مثل المحسوبية، والرشاوى، والتلاعب بالميزانيات، مما يؤدي إلى تعطيل سير العمل الإداري وتقويض النظام التعليمي. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة الإطار القانوني الذي يهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة، خصوصًا في قطاع التعليم الذي يحتاج إلى شفافية ومساءلة عالية لضمان تقديم خدمة تعليمية ذات جودة و يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتقييم الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم في العراق، وذلك من خلال تحليل التشريعات والسياسات المعمول بها، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى تقديم حلول وإصلاحات قانونية وإدارية تساهم في تعزيز مكافحة الفساد وتحسين أداء المؤسسات التعليمية. إن تعزيز الشفافية والعدالة الإدارية ليس فقط مطلبًا قانونيًا وأخلاقيًا، بل هو أيضًا ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

يتوزع هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يسبقها تمهيد يتناول الإشكالية وأهداف البحث ومنهجيته. يتناول المبحث الأول الإطار النظري للفساد الإداري في المؤسسات التعليمية، حيث يُعنى بتحديد مفهوم الفساد الإداري وأنواعه، واستعراض مظاهره في قطاع التعليم، والبحث في جذوره التاريخية، إضافة إلى بيان آثاره السلبية على النظام التعليمي والتنمية، وأهمية مكافحته في هذا القطاع الحيوي. أما المبحث الثاني فيُخصص لدراسة الإطار القانوني العراقي المتعلق بمكافحة الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم، ويتناول فيه القوانين والتشريعات ذات الصلة، والسياسات والإجراءات المعتمدة داخل الوزارة، مع تقييم شامل لمدى فاعلية هذا الإطار القانوني في التصدي للفساد. ويأتي المبحث الثالث كدراسة حالة لواقع الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم في العراق، يتضمن عرضًا لواقع الظاهرة وأسبابها الداخلية والخارجية، ويُختتم بطرح مجموعة من الحلول والإصلاحات القانونية والإدارية المقترحة لمكافحتها وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات التعليمية.

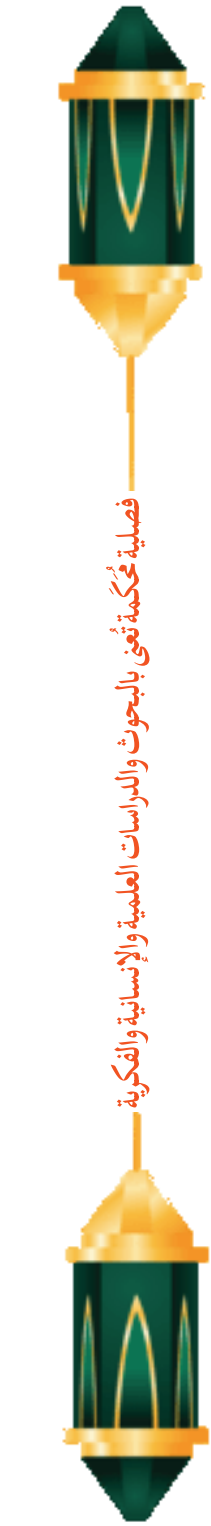

المبحث الأول: الإطار النظري لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية

المبحث الأول: الإطار النظري لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري وأنواعه

يُعَد الفساد الإداري من الظواهر الخطيرة التي تهدد استقرار المؤسسات وتعيق جهود التنمية والإصلاح الإداري، وهو ليس مجرد خلل عارض في إدارة المؤسسات، بل هو ممارسة منهجية تُضعف أداء الدولة وتفكك منظومتها الأخلاقية والوظيفية. ويُعرّف الفساد الإداري بأنه «استغلال غير مشروع للسلطة العامة من أجل تحقيق منافع شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة»، وهو ما يؤدي إلى تدهور كفاءة العمل الإداري، وانعدام العدالة، وغياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الموظفين أو المتقدمين للوظائف العامة(١).ويذهب بعض الباحثين إلى أن الفساد الإداري هو كل فعل مخالف للقانون أو القيم الأخلاقية، يُرتكب من قبل موظف عام أو من له صلة بالوظيفة العامة بهدف الحصول على مكاسب أو امتيازات غير مشروعة، سواء كانت مالية أو معنوية أو سلطوية. هذا النوع من السلوك يُنتج بيئة غير صحية داخل المؤسسات الإدارية، تُقصي الكفاءات وتعزز ثقافة الريع والولاء الشخصي بدلًا من الكفاءة والجدارة. وقد أشار القيروتي إلى أن الفساد الإداري يؤدي إلى نتائج خطيرة على المدى الطويل، مثل إحباط الموظفين الأكفاء، وخلق بيئة من اللامبالاة، كما يُسهم في انتشار نوعين من البطالة: البطالة الاختيارية، التي تنشأ عندما يفقد الكفء الرغبة في العمل نتيجة الإقصاء المتكرر، والبطالة المقنّعة، التي تنشأ عندما يُعيَّن أشخاص غير مؤهلين في مناصب لا تناسبهم، مما يؤدي إلى وجود أفراد في مواقع إدارية دون تقديم أي فائدة فعلية للمؤسسة. (٢)، ويندرج الفساد الإداري تحت عدة أنواع وأشكال متداولة في الحياة الوظيفية، تتراوح من البسيطة إلى المعقدة، ومن الفردية إلى الجماعية ومن أبرز هذه الأنواع: الرشوة، حيث تُدفع مبالغ أو تُقدَّم هدايا مقابل تسهيلات إدارية أو تجاوزات قانونية؛ والمحسوبية، وهي تفضيل أفراد على غيرهم في التعيينات أو الترقية أو توزيع الامتيازات استنادًا على العلاقات الشخصية لا المؤهلات؛ وتزوير الوثائق والمستندات الرسمية، والذي يشمل تعديل شهادات أو ملفات التوظيف أو المستندات المالية؛ إضافة إلى الهدر المالي الناتج عن سوء إدارة الأموال العامة أو التلاعب في العقود والمناقصات.(٣) وتتخذ مظاهر الفساد الإداري طابعًا خاصًا في المؤسسات التعليمية، حيث يُمكن ملاحظته في عدة جوانب مثل التعيينات غير القانونية التي تتجاهل معايير الكفاءة، أو التحكم بالموازنات المخصصة للبرامج التربوية لصالح أطراف معينة، أو التهرب من الواجبات التدريسية والإدارية، أو حتى استغلال النفوذ في إصدار قرارات إدارية مجحفة بحق الطلبة أو الموظفين و هذه الممارسات تضر بصورة مباشرة بجودة النظام التعليمي وتُقلّص من فرص التطوير والتحديث ويمكن القول إن الفساد الإداري، بتشعباته كافة، يشكّل منظومة معطّلة تُفرّغ العمل المؤسسي من جوهره، وتضرب مبدأ العدالة في الصميم، مما يستدعي تدخلًا قانونيًا وإداريًا صارمًا لمواجهته، خاصة في القطاعات الحيوية كقطاع التعليم الذي يُبنى عليه مستقبل الدولة والمجتمع.(٤)

المطلب الثاني: مظاهر الفساد في المؤسسات التعليمية

تُعاني العديد من المؤسسات التعليمية من مظاهر متعددة للفساد الإداري، تؤثر سلبًا على جودة التعليم وكفاءة الأداء، وتهدد مستقبل الأجيال القادمة. ومن أبرز هذه المظاهر ما يلي:

أولاً: التعيينات والمحسوبية، اذا تُعد التعيينات على أساس العلاقات الشخصية من أخطر مظاهر الفساد في المؤسسات التعليمية، إذ تؤدي إلى إقصاء الكفاءات وتعيين غير المؤهلين. ينتج عن ذلك تدني في المستوى الأكاديمي، وصعوبة تطوير المناهج وأساليب التدريس. كما تؤثر سلبًا على بيئة العمل داخل المؤسسة، وتؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا بين الموظفين الأكفاء الذين يُهملون لصالح علاقات شخصية. يُمكن أن تمتد المحسوبية لتشمل الترقيات وتوزيع المسؤوليات، مما يخلق بيئة غير عادلة. هذا النوع من الفساد يضعف الأداء المؤسسي، ويمنع أي محاولات جادة للإصلاح والتطوير. كما يتسبب في فقدان الثقة من قبل المجتمع المحلي في المؤسسة. ويعرقل جهود

الدولة في تحسين التعليم ويعكس صورة سلبية عن الإدارة التعليمية. لذلك يجب وضع ضوابط صارمة لضمان الشفافية في التعيينات، وتعزيز مبدأ الاستحقاق على أساس الكفاءة والخبرة. (٥)

ثانياً: الفساد المالي، ان الفساد المالي من أبرز أشكال الانحراف الإداري الذي تعاني منه بعض المؤسسات التعليمية، ويتمثل في اختلاس الأموال وتضخيم فواتير المشاريع والشراء الوهمي فعلى سبيل المثال، قد تُرصد ميزانيات ضخمة لتجهيز مختبرات أو قاعات دراسية، ولكن في الواقع يتم صرف جزء صغير منها فقط، فيما تُحول البقية لجهات غير مشروعة وهذا السلوك يُحرم الطلاب من حقهم في بيئة تعليمية حديثة وآمنة و كما يؤثر على جودة التعليم من خلال إهمال البنية التحتية للمؤسسة مثل الصيانة والتجهيزات. وقد يتسبب ذلك في تدهور سمعة المؤسسة وانخفاض قدرتها على جذب الكفاءات التعليمية. يؤدي هذا الفساد إلى ترسيخ الفجوة بين الإدارة والطلاب والمجتمع المحلي. مكافحة هذا النوع من الفساد تستدعي رقابة مالية صارمة من الجهات المختصة. كما أن نشر التقارير المالية بشكل دوري يعزز الشفافية ويقلل من فرص التلاعب.(٦)

ثالثاً: الرشاوى والتزوير، تنتشر الرشاوى في بعض المؤسسات التعليمية لتسهيل إجراءات معينة مثل الانتقال من مرحلة لأخرى أو الحصول على شهادات دون استحقاق. كما قد تُقدم رشاوى للموظفين الإداريين لتعديل بيانات الطلاب أو لتغيير نتائج الامتحانات. يؤدي هذا السلوك إلى تفشي ظاهرة الغش الأكاديمي، ويضعف من نزاهة التعليم وقيمته الحقيقية. أما التزوير، فيتمثل في إصدار وثائق مزورة مثل شهادات التخرج أو وثائق القبول، وقد تكون مطبوعة بتقنيات عالية يصعب كشفها. انتشار التزوير والرشاوى يُشكل خطرًا كبيرًا على المخرجات التعليمية، ويفقد المؤسسات مصداقيتها في سوق العمل. كما يُعرض المجتمع لتحديات تتعلق بتأهيل خريجين غير مؤهلين. ويُعد هذا السلوك انعكاسًا لانعدام الرقابة الداخلية والخارجية، لذلك من الضروري تفعيل لجان تحقيق ومحاسبة مستقلة. كما يجب تعزيز ثقافة النزاهة لدى الكادرين الإداري والتدريسي.(٧)

رابعاً: المحسوبية في القبول والتقييم ، يتجلى هذا النوع من الفساد في قبول طلاب في البرامج التعليمية المرموقة بدون استيفاء شروط القبول، بل فقط استنادًا إلى علاقاتهم أو نفوذ ذويهم و كما قد يحصل بعض الطلاب على درجات مرتفعة بشكل غير مستحق نتيجة لوساطات أو هدايا يقدمونها لأعضاء هيئة التدريس. هذا يخلق حالة من الظلم بين الطلاب ويقوض مبدأ تكافؤ الفرص و كما يُرسّخ فكرة أن العلاقات أهم من الكفاءة والاجتهاد، مما يُثني بعض الطلاب عن العمل الجاد. يؤدي ذلك إلى تدهور الثقة بين الطلاب والإدارة التعليمية، ويُفقدهم الإيمان بعدالة النظام. كما يؤثر على جودة الخريجين الذين يصلون إلى سوق العمل دون امتلاك المهارات المطلوبة ومن شأن استمرار هذا النوع من الفساد أن يُقوض الإصلاحات التعليمية و لمواجهة هذه الظاهرة، يجب تفعيل نظم تقييم شفافة وتحقيقات مستقلة في حالات الاشتباه، مع توفير قنوات للتبليغ بسرية تامة. (٨)

خامسا. التلاعب بالدرجات والشهادات ، يُعد التلاعب بالدرجات من أخطر الممارسات التي تهدد مصداقية المؤسسات التعليمية، حيث يتم أحيانًا تغيير نتائج الامتحانات لصالح طلاب يتمتعون بعلاقات خاصة وقد يتم أيضًا تخفيض درجات طلاب آخرين لأسباب شخصية أو انتقامية. ينتج عن هذا الظلم الأكاديمي شعور بالإحباط والظلم لدى الطلاب المجتهدين، ويُضعف من دافعهم للاستمرار في العطاء. كما يتسبب في تخريج طلاب غير مؤهلين، مما ينعكس سلبًا على سمعة المؤسسة في المجتمع. ومن المظاهر المرتبطة كذلك إصدار شهادات مزورة سواء من داخل المؤسسة أو عبر وسطاء خارجيين و هذا النوع من الفساد يُسيء إلى كافة الأطراف، ويُعرّض الدولة لوجود كوادر غير كفؤة في مواقع حساسة و مكافحة هذه الظاهرة تتطلب رقابة دقيقة على عمليات التصحيح ووجود لجان مراجعة مستقلة. كما يُستحسن اعتماد أنظمة رقمية مؤمَّنة لتوثيق الدرجات ومنع التلاعب بها.(٩)

سادسا. إساءة استخدام الموارد ، ان غالبًا ما تُعاني المؤسسات التعليمية من هدر في الموارد المالية والمادية، خاصة عندما يتم تخصيص هذه الموارد لمشروعات لا تعود بالنفع المباشر على الطلاب و تتضمن الممارسات السلبية هنا

شراء تجهيزات بأسعار مرتفعة من غير حاجة فعلية، أو استخدام ممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية من قبل العاملين و كذلك قد تُستخدم المرافق لأغراض خاصة مثل تنظيم فعاليات غير تعليمية أو لخدمة جهات معينة دون وجه حق و هذه التجاوزات تؤدي إلى تراجع الخدمات المقدمة للطلبة، مثل الصيانة أو التجهيزات التقنية. كما تنعكس على جودة الأداء الإداري والتعليمي سلبًا، وتؤدي إلى تعطيل مشاريع التطوير الحقيقية و ان الوقاية من هذه الظاهرة تستوجب تفعيل نظام محاسبة شفاف ومراجعة دورية من قبل هيئات الرقابة المالية و كما يُمكن تحفيز الموظفين على تقديم بلاغات داخلية في حال رُصدت مخالفات تتعلق بإهدار الموارد.(١٠)

سابعا. نقص الشفافية والمساءلة ، ان عدم وضوح الإجراءات داخل المؤسسات التعليمية يُعد أحد الأسباب الرئيسة لتفشي الفساد. فعندما تغيب المعلومات الدقيقة حول كيفية التعيين، توزيع الميزانيات، أو تقييم الأداء، فإن المجال يصبح مفتوحًا للانتهاكات. ويُلاحظ أن غياب آليات فعالة للإبلاغ عن الفساد يجعل الموظفين والطلاب مترددين في الكشف عن التجاوزات خوفًا من الانتقام أو عدم التجاوب. كذلك فإن غياب لجان مستقلة لمساءلة القائمين على القرارات الإدارية يُساهم في إضعاف الرقابة الذاتية داخل المؤسسة. الأمر لا يقتصر على الشؤون المالية فقط، بل يمتد إلى الجوانب الأكاديمية والإدارية بشكل عام. لمواجهة هذا التحدي، من المهم اعتماد سياسات واضحة تنظم العمليات الإدارية، ونشرها لجميع المعنيين. كما يجب إتاحة قنوات سرية وآمنة للإبلاغ عن المخالفات، وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟» في جميع العمليات المالية والإدارية.(١١)

ثامنا. الاستغلال الجنسي ، هذه الظاهرة من أخطر أشكال الفساد في المؤسسات التعليمية، إذ تنتهك حرمة العلاقة التعليمية القائمة على الثقة والرعاية. ففي بعض الحالات النادرة لكن الخطيرة، يستغل بعض أعضاء الهيئة التعليمية سلطتهم لابتزاز الطلاب أو الطالبات مقابل التسهيلات الأكاديمية. هذا النوع من السلوك يُعد انتهاكًا صارخًا للحقوق الإنسانية، ويترك آثارًا نفسية عميقة على الضحايا. إضافة إلى الضرر النفسي، فإنه يقوّض سمعة المؤسسة بالكامل ويجعل مناخها غير آمن. ويعزز هذا السلوك مناخ الصمت بسبب الخوف من الفضيحة أو العقوبات الاجتماعية. يجب أن تكون هناك سياسات صارمة تحظر أي تجاوز أخلاقي وتفرض عقوبات رادعة بحق مرتكبي هذه الأفعال. كما ينبغي تفعيل وحدات حماية داخل المؤسسات التعليمية، وتدريب الكوادر على الكشف المبكر عن حالات الاستغلال. إشراك المجتمع المدني في المراقبة والتثقيف أمرٌ ضروري للتصدي لهذه الظاهرة.(١٢)

المطلب الثالث: الجذور التاريخية للفساد الإداري في التعليم

إن الفساد الإداري في قطاع التعليم لم يظهر فجأة، بل هو نتاج تراكم تاريخي لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ترسخت على مدى عقود، وأسهمت في تكوين بيئة إدارية وتعليمية هشّة، سهلت استشراء الفساد داخل هذا القطاع الحيوي. في السياق العراقي، بدأت ملامح الفساد الإداري بالظهور منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مع تنامي تدخل السلطة التنفيذية في عمل المؤسسات التربوية، وخصوصًا بعد التحولات السياسية والانقلابات التي شهدها العراق، ما أدى إلى تسييس العملية التعليمية وتراجع استقلالية مؤسساتها.(١٣)

وخلال فترة التسعينيات، ونتيجة الحصار الاقتصادي، تعرض قطاع التعليم لأزمات كبيرة، تمثلت في تراجع الإنفاق الحكومي، وانخفاض رواتب المعلمين، ما دفع بعضهم للانخراط في أنشطة غير قانونية لسد احتياجاتهم، مثل التزوير والابتزاز والتجاوز على المال العام، وهو ما أوجد بيئة خصبة لنمو مظاهر الفساد داخل المؤسسات التعليمية وقد تصاعدت هذه الظاهرة بشكل أكبر بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة انهيار البنية المؤسسية، وضعف الرقابة، وتغوّل نظام المحاصصة في التعيينات الإدارية داخل وزارة التربية والتعليم، إذ أُعطيت المناصب الإدارية الحساسة وفقًا للولاءات السياسية والطائفية، لا وفقًا لمعايير الكفاءة والخبرة، ما أفرز إدارات عاجزة ومترهلة غير قادرة على أداء وظائفها بفاعلية و إضافة إلى ذلك، ساهمت الأعراف الاجتماعية والبُنى العشائرية في منع مساءلة بعض المتورطين بالفساد،

حيث غالبًا ما تُمارس الضغوط العشائرية لمنع المحاسبة الإدارية أو القانونية، الأمر الذي شجّع على الإفلات من العقاب واستمرار الممارسات الفاسدة دون رادع وكما أن ضعف التشريعات التعليمية وعدم تحديثها، خاصة في مجالات التعيين والمساءلة والمراقبة، أتاح المجال لتجاوز الأنظمة الداخلية وسهّل التلاعب في التعيينات والعقود، في ظل غياب أنظمة رقابية فعالة أو مؤسسات تفتيش مستقلة وقد تسبّب هذا الإهمال التشريعي في تكريس حالة الضعف الإداري، وزيادة الفرص أمام المتلاعبين بالمال العام دون وجود أدوات فاعلة للمحاسبة أو التصحيح. أسهم غياب ثقافة المساءلة والتقييم في المؤسسات التعليمية، وعدم ربط الأداء الوظيفي بالنتائج الواقعية، في تعميق أزمة الفساد الإداري، حيث لم يكن هناك تقييم دوري للإدارات التعليمية، ولا متابعة لمستوى الإنجاز الفعلي للمؤسسات، ما جعل من السهل تجاهل التجاوزات أو حتى التغطية عليها داخليًا.(١٤)

إن كل ما سبق يُبرز أن الفساد الإداري في التعليم العراقي ليس مشكلة عابرة، بل هو نتيجة تراكميات تاريخية تستوجب المعالجة من جذورها، من خلال إصلاح النظام القانوني، وإعادة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية.

المطلب الرابع: الآثار السلبية للفساد الإداري على النظام التعليمي والتنمية

يُعتبر النظام التعليمي حجر الأساس في بناء المجتمعات، إذ يُسهم في إعداد الأفراد وتأهيلهم للمساهمة الفعّالة في مسيرة التنمية الشاملة. غير أن هذا النظام قد يتعرض لاختلالات خطيرة عندما يتفشى الفساد الإداري في مؤسساته فالفساد، بمظاهره المختلفة، من التعيينات غير المستحقة، إلى الرشاوى والتلاعب بالدرجات، يُحدث خللًا عميقًا يُضعف جودة التعليم ويُفقد المؤسسات مصداقيتها و لا يقف ضرره عند حدود المدرسة أو الجامعة، بل يمتد ليُعيق حركة التنمية الوطنية، من خلال تخريج أفراد غير مؤهلين وحرمان الأكفاء من فرصهم وكما يُكرّس ثقافة اللامساواة ويُغرس قيمًا سلبية لدى الأجيال الناشئة ومن هذا المنطلق، يتناول هذا البحث الآثار السلبية المترتبة على الفساد الإداري في البيئة التعليمية، وانعكاسها المباشر على جهود التنمية المستدامة، سعيًا لتقديم رؤية متكاملة لمكافحته) يؤدي الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية إلى تدني جودة التعليم، وضعف الكفاءة الإدارية، وإهدار الموارد المالية والبشرية، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بالإضافة إلى ذلك، يساهم الفساد في خلق بيئة تعليمية غير عادلة تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، مما يضر بحقوق الطلاب والعاملين في القطاع.(١٥)

المطلب الخامس: أهمية مكافحة الفساد في التعليم

تُعد مكافحة الفساد في التعليم من الركائز الأساسية لضمان نظام تعليمي عادل وفعّال، حيث يُسهم ذلك في تعزيز العدالة والمساواة بين جميع الطلاب، ويمنع التمييز القائم على النفوذ أو المال فعندما تُمنح الفرص التعليمية بناءً على الكفاءة لا على العلاقات، يشعر الطلاب بالثقة في النظام ويزداد دافعهم نحو التحصيل العلمي. كما أن مكافحة الفساد تُسهم في تحسين جودة التعليم من خلال ضمان تعيين الكوادر المؤهلة، وتوجيه الموارد المالية نحو تطوير المناهج والبنية التحتية بدلًا من هدرها أو اختلاسها. وهذا بدوره يُعزز من قدرة المؤسسات التعليمية على أداء دورها التنموي.(١٦)

إضافة إلى ذلك، فإن بناء ثقة المجتمع بالمؤسسات التعليمية يُعد من أهم نتائج مكافحة الفساد، إذ يشعر أولياء الأمور والطلاب أن النظام التعليمي يعمل بشفافية ونزاهة كما أن وجود بيئة تعليمية خالية من الفساد يُحفّز الكوادر التدريسية والإدارية على الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية، ويُقلل من ظواهر مثل الغش، التزوير، أو المحسوبية وقد أكدت دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية أن التعليم النزيه يُعد من أهم أدوات بناء مجتمعات ديمقراطية ومستقرة و من جهة أخرى، تُشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الفساد في التعليم يُعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة

الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد والمنصف والشامل. كما أن التعليم يُعد أداة فعالة في مكافحة الفساد نفسه، من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية، وتعزيز التفكير النقدي، وتربية جيل واعٍ بحقوقه وواجباته و لذلك، فإن مكافحة الفساد في التعليم ليست فقط ضرورة إدارية، بل هي استثمار استراتيجي في مستقبل المجتمعات.(١٧)

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم

شكل الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية في العراق أحد العناصر الأساسية لضمان فعالية نظم التعليم وتحقيق النزاهة و يتكون هذا الإطار من مجموعة من القوانين والسياسات التي تهدف إلى تحديد المسؤوليات، ووضع الآليات المناسبة للكشف عن الانتهاكات والتصدي لها ومن القوانين الرئيسية المعنية في هذا السياق قانون مكافحة الفساد الذي أُعدَّ لضمان الشفافية في المعاملات الحكومية وتعزيز مبادئ المساءلة. يتضمن هذا القانون هيئات متخصصة لمراقبة السلوك الإداري داخل الوزارات، بما في و تتضمن اللوائح المعمول بها في وزارة التربية والتعليم استراتيجيات تعليمية تركز على تعزيز السلوك الأخلاقي وتعزيز الوعي بين الكوادر التدريسية والطلاب حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية و يتطلب تطبيق هذه السياسات وجود آليات فعالة للإبلاغ عن الفساد، حيث تقدم الوزارة قنوات آمنة ومضمونة لتلقي الشكاوى والملاحظات من الأفراد الذين يعانون من الانتهاكات.(١٨)

يعتمد نجاح هذه الأطر القانونية على التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وهيئات المجتمع المدني، التي تلعب دوراً حيوياً في نشر ثقافة النزاهة وإلزام الإدارة بالتقيد بالقوانين تتضمن الجهود الحكومية في هذا المجال إطلاق حملات توعوية تهدف إلى تحفيز المجتمع التعليمي على أهمية مكافحة الفساد، بالإضافة إلى التدريب المستمر للكادر الإداري والتعليمي لتعزيز قدراتهم في التعامل مع قضايا الفساد بطريقة فعالة. لتحقيق هذه الأهداف، من الضروري وجود نظام رقابي مستمر يضمن التقييم الفعال للسياسات والإستراتيجيات المتبعة ويضمن التعديل والتطوير بما يتناسب مع المتغيرات والتحديات المستجدة و من خلال هذا الإطار، يمكن للعراق أن يسعى نحو بناء نظام تعليمي أكثر نزاهة وفعالية، مما ينعكس إيجابياً على جودة التعليم ونتائج الطلاب في المرحلة المقبلة وعلية سنذكر مجموعة من القوانين والتشريعات التي واجهت الفساد.(١٩)

المطلب الأول: القوانين والتشريعات العراقية المتعلقة بمكافحة الفساد

يُعد الإطار التشريعي من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسساتها، وخصوصًا في قطاع التعليم. في العراق، شهدت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ جهودًا تشريعية متعدّدة لمواجهة ظاهرة الفساد التي تفشّت نتيجة غياب الرقابة المؤسسية وضعف سلطة الدولة وهيمنة المحاصصة السياسية على مفاصل الإدارة العامة. وقد أُقرت مجموعة من القوانين والهيئات تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة، غير أن فعاليتها بقيت موضع شك نتيجة ضعف التنفيذ وتداخل الصلاحيات وضغوط المصالح السياسية.

من بين هذه الأدوات، يُعتبر قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدّل من الركائز الأساسية في منظومة مكافحة الفساد، حيث أسس لهيئة مستقلة ترتبط بمجلس النواب وتمتلك صلاحيات التحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري، واستدعاء الموظفين وتحويل الملفات إلى القضاء، بالإضافة إلى إلزام الموظفين بتقديم كشوف الذمة المالية. ورغم ما يمنحه القانون من صلاحيات، فإن التحديات مثل التسييس وضعف التنسيق القضائي عرقلت فعاليته.(٢٠)

كما أن القانون يهدف في جوهره إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وينص على آليات واضحة للتحقيق والعقوبات، فضلاً عن تشجيعه ثقافة الإبلاغ عن الفساد من قبل المواطنين والموظفين، ويسهم ذلك في تعزيز ثقة المجتمع

بالمؤسسات الحكومية (وزارة العدل العراقية، ٢٠١١). أما قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته، فقد وُضع كمرجعية لتنظيم التوظيف الحكومي، بوضع معايير تعتمد على الكفاءة والخبرة بعيدًا عن المحسوبية، مؤكدًا على إجراء امتحانات تنافسية تُسهم في اختيار الأفضل أداءً، كما يسمح النظام بتقديم الشكاوى ضد أي ممارسات غير عادلة، وهو بذلك يعزز المساءلة والعدالة الوظيفية، شريطة أن تُعزّز هذه المبادئ بالمراقبة والتدريب المستمر للموظفين (الديواني، ٢٠١٩) ويأتي كذلك قانون الهيئة العليا لمكافحة الفساد رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، الذي أنشأ هيئة مستقلة لمتابعة قضايا الفساد وتعزيز النزاهة في مختلف مؤسسات الدولة، من خلال التحقيقات الفنية وجمع المعلومات وتقديم المشورة للجهات الحكومية وقد ساهمت هذه الهيئة في نشر ثقافة الإبلاغ والتوعية، لكنها تواجه نقصًا في الموارد والتحديات السياسية التي تقوّض استقلاليتها وكما يخوّل قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ لهذه المؤسسة مهمة الرقابة على الأداء المالي والإداري، بما يشمل المؤسسات التعليمية، من خلال فحص الحسابات والتأكد من سلامة استخدام الموارد العامة. إلا أن غياب الصلاحيات التنفيذية وضعف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة يقلل من أثره الفعلي (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٢٢). وفيما يتعلق بقانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، فهو يُستخدم لتحديد السلوكيات والانضباط داخل المؤسسات، ويفرض عقوبات إدارية لممارسات مثل الإهمال والتغيب، لكنه لا يشمل القضايا الأخطر كالرشوة أو الاختلاس، مما يجعل أثره محدودًا في محاربة الفساد المنظم (وزارة العدل العراقية، ٢٠٢٠). وعلى صعيد القوانين ذات البُعد المالي، فإن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ يُعد أداة داعمة في تتبع الأموال غير المشروعة الناتجة عن الفساد أو العقود الوهمية، وذلك على المستويين المحلي والدولي، مما يعزّز من قدرة الدولة على تفكيك الشبكات المالية المرتبطة بالفساد المنظم (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١). وفي الختام، تمثل مدوّنة قواعد السلوك الوظيفي للقطاع العام، التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء عام ٢٠١٣، بعدًا تربويًا وأخلاقيًا يهدف إلى تعزيز النزاهة والعدالة والحياد داخل المؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من أنها غير مُلزمة قانونيًا، فإنها تُعد مكملة للإطار التشريعي، غير أن ضعف الالتزام الذاتي لدى بعض الموظفين يُضعف من تأثيرها العملي (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ٢٠١٣).(٢١)

المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المعتمدة في وزارة التربية والتعليم

تعتمد وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى إصلاح النظام التعليمي، وتحقيق العدالة، وتعزيز النزاهة والشفافية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وقد تم توثيق هذه السياسات ضمن الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢١–٢٠٣١، وهي خطة شاملة وضعتها الحكومة بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية، مثل اليونسكو والبنك الدولي.(٢٢)

أولًا: تركز السياسات العامة على تحقيق العدالة في فرص التعليم، من خلال توسيع نطاق التعليم الإلزامي، وتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وضمان شمول الفئات الهشة والنازحين. كما تسعى إلى تحسين جودة التعليم عبر تطوير المناهج الدراسية، وتحديث أساليب التدريس، وتدريب المعلمين على المهارات الحديثة، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي.(٢٣)

ثانيًا: تبنت الوزارتان إجراءات لتعزيز الحوكمة والشفافية، من خلال تفعيل الرقابة الداخلية، واعتماد أنظمة الإدارة المدرسية الرقمية، وتطوير آليات التقييم والمساءلة. وقد تم إنشاء لجان تفتيش ومتابعة دورية لمراقبة الأداء الإداري والمالي، وضمان صرف الميزانيات وفق الأطر القانونية. كما تم إطلاق منصات إلكترونية لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن حالات الفساد، مع ضمان سرية المبلغين.(٢٤)

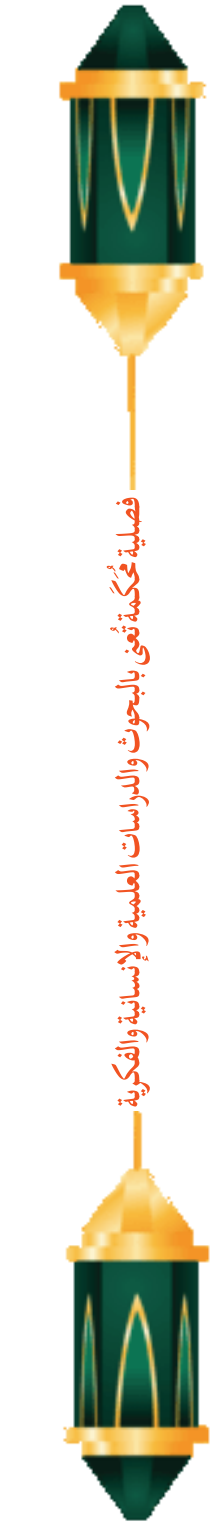

ثالثًا: تم التركيز على إصلاح التعليم المهني والتقني، من خلال تطوير المناهج الفنية، وربطها باحتياجات سوق العمل، وتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات التطبيقية. وقد أطلقت وزارة التعليم العالي برامج لدعم الجامعات التقنية، وتوفير التمويل المستدام لها، وضمان مرونة أنظمتها الإدارية والأكاديمية.

رابعًا: تم اعتماد برامج التوعية والتدريب لتعزيز ثقافة النزاهة داخل المؤسسات التعليمية. فقد نظمت وزارة التربية بالتعاون مع هيئة النزاهة ووزارة التخطيط ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف الكوادر الإدارية والتدريسية، لتعريفهم بأخلاقيات العمل ومخاطر الفساد الإداري. كما تم إدراج مفاهيم النزاهة والشفافية ضمن المناهج الدراسية لتعزيز الوعي لدى الطلبة منذ المراحل المبكرة.(٢٥)

خامسًا: تسعى الوزارتان إلى إدماج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير الأجهزة الذكية، وتدريب المعلمين على استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية. وقد تم الإعلان عن خطة لإدخال مفاهيم الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية، خاصة في المراحل الثانوية والجامعية و تؤكد السياسات المعتمدة على أهمية الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال إشراكهم في رسم السياسات التعليمية، ودعم المبادرات المجتمعية، وتوفير فرص التدريب والتوظيف للطلبة والخريجين و كما تم توقيع مذكرات تفاهم مع منظمات دولية لدعم التعليم في المناطق المتضررة من النزاعات.(٢٦)

المطلب الثالث: تقييم فعالية الإطار القانوني الحالي في مواجهة الفساد

بالرغم من أن العراق يمتلك إطاراً قانونياً لمكافحة الفساد الإداري من خلال تشريعات مثل قانون مكافحة الفساد رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١، بالإضافة إلى وجود هيئات رقابية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، إلا أن فعالية هذه التشريعات تظل محدودة في الواقع العملي، ويعزى ذلك إلى جملة من التحديات الجوهرية التي تعيق تحقيق الأهداف المنشودة في مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة، وخصوصاً في قطاع التعليم. من أبرز هذه التحديات ضعف التطبيق والتنفيذ الفعلي للقوانين، حيث لا يتم اتخاذ إجراءات حاسمة بحق المتورطين في قضايا الفساد، ما يجعل القانون مجرد إطار نظري لا يُطبق بفعالية على أرض الواقع. تشير الدراسات إلى أن هناك تأخيراً كبيراً في البت في القضايا المعروضة أمام الجهات القضائية، إضافة إلى ضعف في الإرادة السياسية لمواجهة كبار الفاسدين، مما يفرغ القانون من مضمونه الردعي.(٢٧)

أما التحدي الثاني فيتمثل في نقص الشفافية والمساءلة، إذ تفتقر الكثير من المؤسسات إلى آليات واضحة ومفعّلة لمراقبة الأداء الإداري ومحاسبة المسؤولين المقصرين أو المتورطين في الفساد. فغياب نظم الإفصاح والمراقبة الإلكترونية يسهم في تكريس بيئة خصبة للفساد، حيث يمكن للموظفين والمسؤولين التصرف بالموارد والقرارات دون رقيب فعّال أو محاسبة مؤسسية واضحة و إضافة إلى ذلك، يُلاحظ وجود تداخل في الصلاحيات بين الجهات الرقابية المختلفة، مثل هيئة النزاهة، ومكاتب المفتشين العموميين، وديوان الرقابة المالية، مما يؤدي إلى إرباك العمل الرقابي وصعوبة في التنسيق، وبالتالي ضعف فعالية التحقيقات والمتابعات القانونية وغالباً ما تتضارب اختصاصات هذه الجهات أو تُعطل بعضها بعضاً، وهو ما يُعد من أبرز الأسباب التي تُعيق إنفاذ القانون على نحو ناجع و بناءً على ما سبق، فإن الإطار القانوني العراقي الحالي، وإن كان موجوداً من حيث النصوص، إلا أنه بحاجة إلى إصلاحات حقيقية على مستوى التطبيق والتنفيذ والتنسيق المؤسساتي، حتى يكون أداة فاعلة في مواجهة الفساد الإداري، لا سيما في وزارات حساسة ومؤثرة كوزارة التربية والتعليم وكذلك تواجه جهود مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية بالعراق تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، تستند إلى بيئات تنظيمية وثقافية محددة و أولى هذه التحديات تتعلق بالنقص في الفهم العام حول مفهوم الفساد وأبعاده.(٢٨) إذ لا تزال بعض الشرائح الاجتماعية تعتقد أن

فساد المحسوبية أو الواسطة هو أمر طبيعي ومقبول في السياق التعليمي، مما يُسهم في استمرارية هذه الظاهرة ويُعزز ذلك غياب التعليم المستمر حول أهمية الشفافية والنزاهة في العمل الإداري، مما يُكسب النظام التعليمي بُعداً سلبياً ويقلل من فعالية برامج التوعية إضافة إلى ذلك، يواجه تطبيق الأنظمة القانونية والسياسات الرادعة صعوبات متعددة، تتراوح بين الفساد المستشري في بعض مفاصل الدولة إلى نقص في الموارد البشرية المدربة على رصد وتقييم المخالفات، إذ تعاني وزارة التربية والتعليم من ضعف في آليات الرقابة والمراجعة، ما يدخل تحقيقات الفساد في دوامة من التعقيد ويؤخر من إجراءات المحاسبة. علاوة على ذلك، تعد تكامل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد مثل هيئات النزاهة، والرقابة المالية، ووزارة التعليم تحدياً آخر، حيث قد تتضارب أدوار هذه المؤسسات أو تعاني من نقص الفعالية بسبب عدم وجود آلية تنسيق واضحة وبفضل هذه التحديات، يظهر الفساد كعائق رئيسي أمام تحقيق أهداف النظام التعليمي. إن الفشل في معالجته يؤثر سلباً على جودة التعليم ويزيد من نسبة التسرب الأكاديمي، ما يتطلب استجابة شاملة ومنسقة لا تقتصر فقط على تطبيق القوانين، بل تشمل أيضاً تحديث المناهج التعليمية ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول الفساد هذه العمليّات تحتاج إلى إرادة سياسية قوية، ومشاركة فعّالة من المجتمع المدني، وتعاون دولي لضمان تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز النزاهة في القطاع التعليمي.(٢٩)

المبحث الثالث: دراسة حالة وزارة التربية والتعليم في العراق والحلول المقترحة:

تشكل وزارة التربية والتعليم في العراق منبعًا حيويًا للتعليم، وتلعب دورًا محوريًا في تشكيل مستقبل الأجيال الجديدة. ومع ذلك، فإن الفساد الإداري يعد من التحديات الملحة التي تواجه مؤسسات التعليم في البلاد، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم ومواردهم. تحليل الوضع الحالي يكشف عن وجود مشكلات تتعلق بالشفافية في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى التمييز في توزيع الموارد، مما أدى إلى انخفاض مستوى المخرجات التعليمية. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن الفساد ساهم في تدهور البنية التحتية للمدارس وزيادة هدر الميزانيات المخصصة، مما يعيق تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة بالنظر إلى الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، تتبنى الوزارة مجموعة من الاستراتيجيات، تهدف إلى تعزيز الفعالية والشفافية في العمليات الإدارية و تشمل هذه الاستراتيجيات توظيف تقنيات جديدة في إدارة الموارد، وتطبيق معايير الجودة في المحاسبة والتدقيق و كما تسعى الوزارة لتحسين آليات المراقبة على التمويل الحكومي، مما يعزز المساءلة ويحد من فرص الفساد ومع ذلك، فإن تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات لا يزال يتطلب وقتًا وتجميع بيانات دقيقة؛ إذ أن التحديات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالفساد تتطلب نهجًا متكاملًا، يرتكز على التعليم والتوعية بما يتعلق ضمن أخلاقيات العمل وحقوق الطالب يتضح من التحليل أن معالجة الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم تتطلب تكاتف الجهود من كافة المؤسسات المعنية، فضلاً عن دعم المجتمع المدني لتحقيق الشفافية والنزاهة و من خلال بناء إطار قانوني قوي وإيجاد بيئة تعليمية خالية من الفساد، يمكن للعراق أن يضمن مستقبلًا أفضل لأبنائه، ويحقق التقدم المنشود في قطاع التعليم، مما يسهم بدوره في تنمية المجتمع بشكل شامل.(٣٠)

المطلب الأول: واقع الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم:

تُعد وزارة التربية والتعليم في العراق من أكثر الوزارات حساسية وأهمية في تشكيل مستقبل البلاد، كونها مسؤولة عن إعداد الأجيال القادمة وتوفير بيئة تعليمية آمنة وعادلة. غير أن هذه الوزارة تعاني منذ سنوات من تفشّي مظاهر الفساد الإداري التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على جودة التعليم ومستوى الخدمات المقدمة. فقد أظهرت التقارير الرسمية والدراسات الميدانية أن الفساد الإداري في الوزارة لا يقتصر على مستويات محدودة أو أفراد بعينهم، بل يمتد عبر مستويات متعددة تشمل الإدارات العامة، والمديريات الفرعية، وحتى بعض إدارات المدارس نفسها و من بين أبرز أشكال الفساد التي تم رصدها داخل الوزارة: المحسوبية في التعيينات، حيث يُمنح الكثير من الوظائف

الحساسة بناءً على انتماءات حزبية أو علاقات شخصية بدلاً من الكفاءة والمؤهلات العلمية، مما يؤثر سلباً على أداء المؤسسة التعليمية و كماكشفت تقارير الرقابة عن وجود حالات هدر مالي ناتجة عن التعاقد مع شركات غير مؤهلة لتنفيذ مشاريع خدمية أو بنى تحتية تعليمية، فضلاً عن الفساد في شراء التجهيزات المدرسية والقرطاسية والكتب وتشير بيانات رسمية إلى أن نسبة الشكاوى المتعلقة بالفساد الإداري داخل الوزارة تجاوزت ٣٥٪ من إجمالي الشكاوى المقدمة خلال السنوات الأخيرة، ما يدل على عمق الأزمة التي تعيشها هذه المؤسسة الحيوية. (٣١) هذه النسبة المرتفعة تمثل دلالة إحصائية على أن الفساد الإداري لم يعد محصوراً في سلوكيات فردية، بل تطوّر ليصبح ظاهرة مؤسسية تتغلغل في البنية الإدارية وتؤثر على فعالية القرارات، وسير المعاملات، وإنجاز المشاريع ولم يقف الأمر عند الجوانب المالية والإدارية فقط، بل امتد إلى تزوير الوثائق الرسمية مثل شهادات التخرج أو نتائج الامتحانات في بعض المحافظات، ما يخلق بيئة تعليمية مشوهة تفتقر إلى النزاهة والمصداقية. كما أن بعض الممارسات داخل مديريات التربية، مثل تحويل المواقع الوظيفية مقابل الرشاوى أو تقديم تسهيلات في العطاءات، تعكس مستوى الانحدار الذي وصلت إليه الإدارة العامة في القطاع التربوي واللافت في التقارير الصادرة أن هذه الظواهر لا تقتصر على مركز الوزارة في العاصمة بغداد، بل تمتد إلى مختلف المحافظات العراقية، الأمر الذي يعزز فرضية أن المشكلة ليست محلية أو جغرافية، وإنما بنيوية تتعلق بضعف النظام الإداري والرقابي برمّته ونتيجة لذلك، بات الكثير من الموظفين يشعرون بعدم المساواة وفقدان الدافعية، فيما يُصاب بعض الطلبة وأولياء الأمور بالإحباط من مستوى التعليم، مما يؤدي إلى تدهور الثقة المجتمعية بقدرة الدولة على توفير تعليم عادل ونزيه هذا الواقع المتأزم يشير إلى أن الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم أصبح عائقاً حقيقياً أمام أي مسعى إصلاحي أو تطويري، ما لم تتم معالجته ضمن رؤية شاملة تتناول جذور المشكلة ومظاهرها، وتضع أسساً لبيئة تعليمية قائمة على الشفافية والعدالةوالمهنية.(٣٢)

المطلب الثاني: الأسباب المؤدية للفساد في الوزارة:

يشكّل الفساد الإداري في وزارة التربية أحد أبرز المعوّقات التي تواجه النظام التعليمي في العراق، وهو نتيجة تراكميّة لمجموعة من العوامل المتشابكة التي أسهمت في ترسيخ هذه الظاهرة داخل المؤسسات التعليمية ومن خلال مراجعة الدراسات الميدانية والتقارير الرقابية، يتّضح أن هناك عدة أسباب جوهرية تفسّر انتشار الفساد الإداري في هذه الوزارة الحساسة.

أولاً، يُعد ضعف الرقابة الإدارية أحد الأسباب الرئيسة، إذ أن غياب آليات المتابعة الدقيقة وقلّة الجولات التفتيشية داخل المؤسسات التربوية، سواء من قبل الوزارة المركزية أو من المديريات العامة في المحافظات، فتح المجال أمام الممارسات الفاسدة دون خوف من المحاسبة وأن العديد من الأقسام الرقابية في الوزارة تفتقر إلى الكفاءات والخبرات الفنية، فضلاً عن وجود تداخلات سياسية تحد من قدرتها على أداء واجبها بفاعلية.(٣٣)

ثانيًا، يُلاحظ أن المحسوبية حيث أصبحت من السمات الغالبة على سياسة التوظيف والترقيات داخل وزارة التربية و حيث يتم منح الوظائف الإدارية أو التعليمية وفقاً للانتماءات الحزبية أو العلاقات الشخصية والعائلية، ما يؤدي إلى تراجع في معايير الكفاءة، ويخلق بيئة إدارية مشبعة بالمجاملات والمصالح الخاصة، بدلًا من بيئة قائمة على المهنية والاستحقاق و هذا الواقع يُضعف أداء المؤسسة ويُنتج موظفين لا يحملون الشعور بالمسؤولية، بل يرتبطون بمن عيّنهم وليس بالمؤسسة نفسها.(٣٤)

ثالثًا، هناك ضعف في تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث أن الإجراءات القانونية القائمة تفتقر أحياناً إلى الحزم والفعالية،كما أن ضعف الشفافية داخل الوزارة يساهم في إخفاء الكثير من الممارسات غير

القانونية. في كثير من الحالات، تُحال ملفات الفساد إلى الجهات المختصة دون متابعة حقيقية، أو تُغلق القضايا نتيجة تدخلات سياسية أو اجتماعية، ما يُفقد القانون قدرته الردعية.(٣٥)

رابعًا، لا يمكن تجاهل نقص الوعي بثقافة النزاهة والأمانة بين بعض الموظفين، وهو ما يُعزى إلى ضعف برامج التثقيف والتدريب المهني، خاصة في مجالات الحوكمة الرشيدة وأخلاقيات الوظيفة العامة. وقد تبيّن أن العديد من الموظفين يفتقرون إلى الفهم الحقيقي لمفاهيم الشفافية والمساءلة، وأن الوزارة لم تتبنّ بعد سياسة ممنهجة لبناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة و إن تداخل هذه الأسباب واستمرارها على مدى سنوات طويلة أدى إلى ترسيخ بيئة إدارية غير صحية داخل الوزارة، تعيق جهود التطوير وتؤثر على فعالية العملية التعليمية. لذا، فإن معالجة هذه الأسباب تتطلب رؤية إصلاحية شاملة تتجاوز الجوانب التقنية نحو إصلاح سياسي وإداري مؤسسي عميق.(٣٦)

المطلب الثالث: السبل القانونية والإدارية لتجاوز التحديات

لمواجهة الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم في العراق، يبرز ضرورة اعتماد حزمة إصلاحات قانونية وإدارية متكاملة تقوم على معالجة الخلل البنيوي في منظومة الإدارة التربوية، وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المؤسسات التعليمية. من أبرز هذه الإصلاحات المقترحة هو تعزيز آليات الرقابة والتفتيش من خلال إنشاء لجان مستقلة ومتخصصة، تمتلك صلاحيات فعلية وتمارس دورها بشكل دوري في متابعة الأداء الإداري والمالي، بعيداً عن التأثيرات السياسية والحزبية التي كثيراً ما تُضعف فاعلية الرقابة هذه اللجان يجب أن تُبنى على معايير مهنية وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي الذي يمكنها من أداء مهامها بكفاءة وشفافية و كما أن إصلاح نظام التعيين والترقية داخل وزارة التربية يعد من الركائز الأساسية في مكافحة الفساد فالمحسوبية والوساطات التي تسود التوظيف في الوزارة ساهمت في تراجع كفاءة الجهاز الإداري. لذا ينبغي اعتماد معايير موضوعية وواضحة في التعيين تستند إلى الكفاءة، والشهادة، والخبرة، مع مراقبة هذه العملية من قبل لجان محايدة لضمان العدالة والشفافية ومنع أي شكل من أشكال التدخل السياسي أو الحزبي.(٣٧)

ولا يمكن التغاضي عن أهمية تفعيل دور الهيئات الرقابية الرسمية، خصوصاً الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وذلك من خلال دعمها بالموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة، إلى جانب تمكينها قانونياً ومنحها صلاحيات واسعة في التحقيق والمتابعة والإحالة للقضاء، بعيداً عن الضغوط السياسية أو البيروقراطية و كما يجب تطوير قدراتها الفنية والقانونية، لتمكينها من مواجهة أساليب الفساد المستحدثة والمعقدة التي تطورت داخل أجهزة الدولة، بما فيها المؤسسات التعليمية.(٣٨) وفي جانب متصل، تبرز أهمية تنظيم حملات توعية وتدريب دورية تستهدف الكوادر الإدارية والتعليمية، بهدف رفع مستوى الوعي بأخلاقيات الوظيفة العامة، وتعزيز مفاهيم النزاهة، والشفافية، والمساءلة ويمكن تنفيذ هذه الحملات من خلال ورش عمل وندوات ومواد تثقيفية تركز على القوانين السارية وأهمية الالتزام بها، وأثر الفساد على جودة التعليم واستقرار المجتمع حيث إن نشر هذه الثقافة من شأنه أن يُحدث تحولاً تدريجياً في سلوك العاملين ويحد من تسامحهم مع السلوكيات الفاسدة ومن الإصلاحات المهمة أيضًا ضرورة إطلاق قنوات تبليغ آمنة وفعالة تتيح للموظفين والمواطنين التبليغ عن الفساد دون خوف أو تردد، شريطة توفير الحماية القانونية للمبلّغين عن الفساد وتحصينهم ضد أي إجراءات انتقامية فوجود نظام شكاوى إلكتروني محكم ومحايد يعزز الثقة المؤسسية ويشجع على التفاعل المجتمعي مع قضايا الشفافية و إن ضمان سرية المبلغين وتبني ثقافة تقدير الشجاعة المدنية في كشف الفساد، يمثل إحدى الركائز الأساسية لأي نظام رقابي فعّال.(٣٩)

الخاتمة:

لقد حاولت في هذا البحث تسليط الضوء على واحدة من أبرز المعضلات التي تواجه مستقبل العراق التعليمي،

والمتمثلة في الفساد الإداري المستشري في وزارة التربية والتعليم. هذا الفساد لم يعُد مجرد خلل داخلي، بل هو أزمة تؤثر في البنية التحتية الوطنية من خلال تدمير الأمل في تعليم نزيه وعادل. وبناءً على ما توصل إليه هذا العمل، فإن مكافحة الفساد ليست مهمة قانونية فقط، بل هي مشروع وطني يتطلب إرادة سياسية واضحة، ووعيًا مجتمعيًا، وإصلاحًا إداريًا شاملًا. فقط من خلال التكاتف بين مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والمواطنين أنفسهم، يمكن بناء منظومة تعليمية ترتكز على الشفافية، وتُسهم بفعالية في نهضة العراق وتقدمه.

أولًا: النتائج :

١ . استشراء الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم يشمل مظاهر متعددة، منها المحسوبية في التعيينات، التلاعب بالدرجات، الهدر المالي، الرشاوى، التزوير، وسوء استخدام الموارد، ما انعكس سلبًا على جودة التعليم ومخرجاته.

٢ . الإطار القانوني العراقي لمكافحة الفساد موجود لكنه غير فعّال في كثير من الأحيان بسبب ضعف التنفيذ، تدخلات سياسية، وقصور في التنسيق بين الجهات الرقابية، ما يجعل القوانين غير رادعة.

٣ . توجد فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، إذ لا يتم التحقيق أو المحاسبة في العديد من القضايا، الأمر الذي يعمّق الإحباط داخل الوسط التعليمي ويؤسس لثقافة الإفلات من العقاب.

٤ . الفساد الإداري لا يُعدّ مشكلة إدارية فقط، بل اجتماعية وثقافية أيضًا، فقبول ظواهر مثل «الواسطة» و»المجاملات» أصبح شائعًا مما يُكرّس بيئة تفتقر إلى المهنية.

٥ . الجهود الحكومية لمعالجة الفساد لا تزال جزئية وضعيفة الأثر بسبب انعدام الإرادة السياسية الحاسمة، ومحدودية الموارد المخصصة للرقابة والتطوير الإداري.

٦ . أثّر الفساد سلبًا على ثقة المجتمع بالمؤسسات التعليمية، وأدى إلى تدهور صورة وزارة التربية وفقدان احترام الطلبة والكادر التدريسي للبيئة التعليمية.

٧ . التحول نحو بيئة تعليمية رقمية ورقابية متقدمة لم يترافق مع تشريعات حديثة مواكبة، مما سمح باستمرار الثغرات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتمرير ممارسات فاسدة.

ثانيًا: التوصيات

١ . إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية داخل الوزارة لتكون مستقلة وفعّالة، وتُمنح صلاحيات حقيقية في الرقابة والتحقيق دون أي تدخلات سياسية أو إدارية.

٢ . تعديل التشريعات القانونية الخاصة بمكافحة الفساد بما يضمن سرعة الإجراءات القضائية، وتوسيع نطاق الجرائم الإدارية التي تُحاسب عليها الدولة، وتطبيق العقوبات بشكل شفاف.

٣ . اعتماد نظام شفاف للتعيينات والترقيات قائم على المسابقات والمقابلات المفتوحة، يضمن العدالة وتكافؤ الفرص، ويراقَب من قبل لجان مستقلة ومحايدة.

٤ . دمج مفاهيم النزاهة والمساءلة ضمن المناهج الدراسية والتدريب المهني للكوادر التعليمية والإدارية، لتعزيز القيم الأخلاقية في جيل المعلمين والطلبة على حد سواء.

٥ . إطلاق منصات إلكترونية محمية وآمنة للإبلاغ عن الفساد تتيح للموظفين والطلبة وأولياء الأمور تقديم شكاوى أو ملاحظات دون الخوف من الانتقام، مع ضرورة استحداث وحدة لحماية المبلّغين.

٦ . تفعيل التعاون بين وزارة التربية وهيئات النزاهة والمجتمع المدني من أجل صياغة برامج توعية وطنية تتناول مخاطر الفساد وطرق الوقاية منه.

٧ . مراجعة شاملة للاستراتيجيات التعليمية الحالية لضمان أن تكون مخرجات الإصلاح واضحة، ذات مؤشرات

أداء، وتخضع لمراجعة دورية من أطراف محايدة.

٨. ربط الأداء الوظيفي بمؤشرات النزاهة والشفافية في التقارير السنوية للموظفين، ما يُحفز على الالتزام المهني، ويمنح الوزارة أدوات واضحة في تقييم كفاءة كوادرها.

٩. تبنّي أنظمة إدارية إلكترونية ذكية تقلل التدخل البشري في بعض الإجراءات الحساسة (مثل تسجيل الدرجات، صرف الرواتب، التعيينات) مما يسد فجوات التلاعب والفساد.

١٠. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال مكافحة الفساد الإداري التربوي، مثل أنظمة التعليم في الدول الإسكندنافية، وتكييفها مع الواقع المحلي.

الهوامش:

(١) خير الله داوود ،الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ،دار الفكر العربي،بلا سنة نشر،ص ٤٢

(٢).عماد صلاح عبد الرزاق،الفساد والاصلاح، منشورات اتحادالكتاب العرب ،دمشق ،٢٠٠٣،ص ٦٥

(٣) حمزة حسن الطائي،الفساد الاداري في الوظيفة العامة ، رسالة ماجستير الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،٢٠١٠,ص ٤٥.

(٤) ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الاداري:مفهومه ومظاهره و اسبابه،٢٠٠٦

(٥) حمزة حسن الطائي،مصدر سابق ص ٥٢.

(٦) احسان علي عبد الحسين، دور الاجهزة الرقابية بمكافحة الفساد، هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية /قسم البحوث والدراسات

(٧) ياسر خالد بركات الوائلي، المصدر السابق ١٨.

(٨) مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري،نحو بناء نظام تعليمي خال من الفساد العلمي(دراسة تطبيقية في عينة من كليات التعليم العالي في العراق في اطار البرنامج الحكوميو توجيهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد) ،جامعة بغداد ،العدد٢٠٢٠،٢٦،ص١٠٣-١١٩.

(٩) عمار جاسم عودة الحديدى، دور القيادة التحويلية في محاربة الفساد الاداري: دراسة ميدانية في قطاع التعليم العالي العراق ، رسالة ماجستير،جامعة قناة السويس،كلية التجارة /قسم ادارة اعمال ،٢٠١٢ ،ص ٦٦.

(١٠) مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري،مصدر سابق،ص ١١٥.

(١١) عمار جاسم عودة الحديدى، مصدر سابق ،ص ٩٦.

(١٢) محمد الصيرفي، اخلاقيات الموظف العام،دار الكتاب القانوني ،الاسكندرية ،٢٠٠٧،ص ٨٦.

(١٣) عمار جاسم عودة الحديدى، مصدر سابق ،ص ٣٢.

(١٤) احسان علي عبد الحسين، مصدر سابق،ص ٤٣.

(١٥) محمود محمد معابرة، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، ط ١ ،دار الثقافة، عمان ،٢٠١١،ص ٩١.

(١٦) عبد القادر جبرائيل فرج، الفساد الاداري على عاتق الادارة والتنمية الديمقراطية،رسالة ماجستير ،الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ٢٠١٠،ص ٣٨.

(١٧) محمود محمد معابرة، مصدرسابق،٩٧.

(١٨) احسان علي عبد الحسين، مصدر سابق،ص ٤٨.

(١٩) عبد القادر جبرائيل فرج، مصدر سابق،ص ٣٨.

(٢٠) قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١

(٢١) مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري،مصدر سابق،ص ١٠١.

(٢٢) وزارة التربية والتعليم /دائرة التخطيط والمتابعة .

(٢٣) وزارة التربية والتعليم /دائرة التخطيط و المتابعة.

(٢٤) عبد القادر جبرائيل فرج، مصدر سابق،ص ٤١ .

(٢٥) المصدر السابق،ص ٤٥ .

(٢٦) عبد القادر جبرائيل فرج، مصدر السابق،ص ٨٢.

(٢٧) قانون مكافحة الفساد رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

(٢٨) مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري،مصدر سابق،ص ٣٥

(٢٩) مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري، مصدر سابق ،ص ١٠١ .

(٣٠) عبد القادر جبرائيل فرج، مصدر سابق،ص ٤٧ .

(٣١) المصدر السابق,ص ٤٩ .

(٣٢) محمود محمد معابرة، المصدر السابق ,ص ٩١ .

(٣٣) مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري، مصدر سابق ،ص ٢٤ .

(٣٤) محمود محمد معابرة، المصدر السابق ,ص٩٣ .

(٣٥) عبد القادر جبرائيل فرج، مصدر سابق ،ص ٥٠ .

(٣٦) السيد علي الشتا، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، المطبعة المصرية، القاهرة ،٢٠٠٣، ص ٧٢.

(٣٧) المصدر السابق،٧٥.

(٣٨) احسان علي عبد الحسين، مصدر سابق،ص٤٥ .

(٣٩) احسان علي عبد الحسين، مصدر سابق،ص٦٧ .

المصادر:

١ . خير الله داوود ،الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ،دار الفكر العربي، بلا سنة نشر.

٢ . عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،٢٠٠٣.

٣ . حمزة حسن الطائي، الفساد الاداري في الوظيفة العامة ، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،٢٠١٠.

٤ . ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الاداري: مفهومه ومظاهره و اسبابه،٢٠٠٦

٥ . احسان علي عبد الحسين، دور الاجهزة الرقابية بمكافحة الفساد، هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية /قسم البحوث والدراسات

٦ . مؤيد عبد الحسين الفضل ،هديل مهدي كاظم الشكري، نحو بناء نظام تعليمي خال من الفساد العلمي(دراسة تطبيقية في عينة من كليات التعليم العالي في العراق في اطار البرنامج الحكومي و توجيهات المجلس الاعلى لمكافحة الفساد) ،جامعة بغداد ،العدد٢٠٢٠،٢٦،ص١٠٣-١١٩.

٧ . عمار جاسم عودة الحديدى، دور القيادة التحويلية في محاربة الفساد الاداري: دراسة ميدانية في قطاع التعليم العالي العراق ، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية التجارة /قسم ادارة اعمال ،٢٠١٢ .

٨ . محمد الصيرفي، اخلاقيات الموظف العام، دار الكتاب القانوني ،الاسكندرية ،٢٠٠٧ محمود محمد معابرة، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، ط ١ ،دار الثقافة، عمان ،٢٠١١.

٩ . عبد القادر جبرائيل فرج، الفساد الاداري على عاتق الادارة والتنمية الديمقراطية، رسالة ماجستير ،الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ٢٠١٠.

١٠ . قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١

١١ . وزارة التربية والتعليم /دائرة التخطيط والمتابعة .

١٢ . السيد علي الشتا، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، المطبعة المصرية، القاهرة ،٢٠٠٣.

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار٢٠٢٦م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon